

## تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد (CPI) للمدة (٢٠١٨-٢٠٠٣)

م.م. عطية محمد إسماعيل  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة تكريت

attia610@gmail.com

م.م. بكر حميد جاسوم  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة تكريت

bakir.hameed@tu.edu.iq

م.م. نعمان منذر يونس  
كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة تكريت

Breathing2233@tu.edu.iq

### المستخلص:

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري مشكلة عالمية تصيب معظم بلدان العالم ولكن بمعدلات متفاوتة، إذ كان للعراق الجزء الأكبر من استشرء تلك المعضلة والآفة وخصوصاً في الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٨، وتسلك العراق سلم تطور البلدان ليس على صعيد التقدم والازدهار الاقتصادي والاجتماعي بل كانت له الريادة ليكون على رأس هرم البلدان التي تروج وتحتضن تلك الظاهرة المقيتة التي تغلغلت بين أركان ومفاصل قطاعات الدولة العراقية، ذلك وفقاً للإحصائيات التي أوردتها منظمة الشفافية العالمية عبر مؤشر مدركات الفساد CPI، يمكن تفسير ذلك نتاجاً للحروب وما خلفته من تخبط القرارات وسوء توالي الإدارات والسياسات التي سيطرت على دفة الحكم آنذاك، كما تجدر الإشارة إلى أنه من غير الممكن حصر شتى أنواع الفساد المالي والإداري في العراق إلا أننا سنتناول ضمن هذه الدراسة تحليل واقعه في العراق وخصوصاً خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٠٣) بالتوافق مع مؤشر مدركات الفساد وبيان آثاره الاقتصادية فضلاً عن السبل والآليات على الصعيد الاقتصادي والواجب اتباعها من أجل مكافحة تلك الظاهرة.

**الكلمات المفتاحية:** الفساد، المالي، الإداري، مؤشر مدركات الفساد.

### Analysis of the reality of financial and administrative corruption in Iraq according to Corruption Perceptions Index (CPI) for the period (2003-2018)

Assist. Lecturer: Noaman M. Younus  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

Assist. Lecturer: Bakr H. Jassoom  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

Assist. Lecturer: Atiyah mohammed ismael  
College of Administration and Economics  
Tikrit University

### Abstract:

The phenomenon of financial and administrative corruption is a global problem that affects most countries of the world but at varying rates, as Iraq had the largest portion of the proliferation of that dilemma and scourge, especially in the period that followed 2003 and until 2018, and Iraq climbed the ladder of the countries 'development not in terms of progress and economic and social prosperity but rather was He has the leadership to be at the top of the pyramid of countries that promote and embrace the abhorrent phenomenon that has penetrated between the pillars and joints of the sectors of the Iraqi state, according to statistics provided by Transparency

International through the CPI index, this can be explained as a result of wars and the resulting flop of Rarat and mismanagement of the administrations and policies that dominated the helm of the rule at the time, it should also be noted that it is not possible to limit the various types of financial and administrative corruption in Iraq, but we will address in this study an analysis of its reality in Iraq, especially during the period (2003-2018) in accordance with the index of perceptions Corruption and its economic effects, as well as ways and mechanisms at the economic level that must be followed in order to combat this phenomenon.

**Keywords:** corruption-financial-administrative-corruption perception index.

## المقدمة

إن ظاهرة الفساد هي ظاهرة ذات خطورة كبيرة تواجه معظم البلدان النامية، بما في ذلك العراق، حيث بدأت تطغى وتظهر آثارها على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للبلد، لتشكل عقبة مؤقتة تسببت في تراجع عملية البناء والنمو الاقتصادي.

ويحدث اصل الفساد غالباً عند قيام الموظف بالتعامل بالرشوة لقاء تسهيل مهمة او عقد او اجراءات بيع وشراء، ومن الممكن ان يأخذ الفساد شكلاً آخرأ في صورة استغلال المنصب بصورة غير قانونية عبر اللجوء لتعيين الاقارب تحت إطار العلاقات الشخصية المحسوبية والعشائرية المقيتة، فضلاً عن اتخاذه هيئة سوء استخدام المال العام او سرقة وهو ما يسمى بالفساد الصغير وهو بمعزل تام عما يسمى بالفساد الكبير والمرتبط بشكل أساسي بالصفقات الكبرى والسرقات وهو شائع على الصعيد السياسي، إذ يشكل الفساد السياسي نواة وأرضية صلبة تساعد على تثبيت اركان الفساد المالي والاداري نتيجة تحول غالبية الوظائف الحكومية العليا لمصادر ووسائل تقود لتعظيم الرصيد الشخصي من الدخول والثروات بصورة غير شرعية وخارج إطار النزاهة والشفافية والمهنية، كما تجدر الإشارة إلى أن آثار تلك الظاهرة تنعكس بشكل جلي وبشكل سلبي على كل مقومات حياة المجتمع وبما يسبب هدرأ للأموال والطاقات فضلاً عن عرقلة مسألة تقديم الخدمات وهو ما يلقي بظلاله على اعتراض عملية التنمية والتقدم والازدهار وعلى مختلف الاصعدة، وتراكمت مسببات الفساد المالي والاداري منذ عشرينيات القرن الماضي غير إنه بعد العام ٢٠٠٣ ولغاية العام ٢٠١٨ ومع غياب فاعلية الرقابة وتقلص وسائل المتابعة فضلاً عن الفوضى في السياسات المتبعة والتي خلفتها الحرب وهو ما شجع على توفير بيئة فساد ملائمة هيئت المجال لتعاظم وسيطرة المفسدين على مفاصل الدولة وإدارتها العليا، الأمر الذي جعل من العراق محتلاً لمصاف البلدان التي تعاني من تلك الآفة وهو ما أثبتته التقارير السنوية الواردة من منظمة الشفافية الدولية عبر مؤشر مدركات الفساد CPI الذي يوضح تعاظم واستشرأ ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق عبر بياناته وإحصاءاته.

**أهمية الدراسة:** يمكن للدراسة أن تطلعنا على نتائج تفسيري نعتمد على أساسه تحليل واقع الفساد المالي والاداري في العراق وفقاً لمؤشر مدركات الفساد للمدة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠١٨)، والتي تمكن من الوصول لشرح وافٍ يفسر حقيقة تلك الظاهرة التي تعتبر من المظاهر السلبية المهمة وبالتالي إمكانية وجود آليات واجراءات يتم اتخاذها لمكافحتها وعلاج آثارها ولو بشكل تدريجي باعتبارها آفة تنخر البنيان الاقتصادي العراقي وتقود الى حيثيات خطيرة تؤدي لتداعي النظام

الاقتصاد القائم وتهالكه بصورة تحد من فاعلية قطاعاته المختلفة وبالشكل الذي يعيق تحقيق أهدافه ومبتغاه.

**مشكلة الدراسة:** يعاني العراق من تراجع مخيف في تصنيفات المنظمات الدولية على مختلف الأصعدة وهو ما يؤثر على سمعة العراق على الصعيد الدولي ويضعف من شأن روح المواطنة داخلياً، لذا تجلت مشكلة الدراسة في البحث عن مظاهر وماهية الأسباب التي قادت لتعميق ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق وعلى وجه الخصوص خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، وكذلك في معرفة مدى التأثيرات الاقتصادية التي تسببت بها، مع محاولة إيجاد آليات من شأنها تحسين ترتيب العراق وفق مؤشر مدركات الفساد وعلى أرض الواقع أيضاً.

**هدف الدراسة:** تستهدف الدراسة الى تشخيص معالم الخلل والتي قادت الى الفساد المالي والإداري في العراق وتحليل واقعه ضمن إطار مؤشر مدركات الفساد المنبثق من منظمة الشفافية العالمية للمدة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠١٨) كونها شكلت مرحلة مهمة ساهمت في مزيد من التخطبات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والإداري وسوء التخطيط والإدارات التي توالى على الحكم اثنائها، كما تسعى الدراسة لمعرفة أهم الآثار الاقتصادية المرتبة عليه فضلاً عن استعراض أساليب ووسائل عملية وواقعية من شأنها أن تخفف من حدة تلك الظاهرة.

**فرضية الدراسة:** تقوم الدراسة على تبني فكرة ان الفساد المالي والإداري يعتبر ظاهرة وآفة خطيرة تستهدف المجتمع وأخلاقياته، وتقوم ايضاً على افتراض أن للفساد المالي والإداري أسباب عديدة أسهمت في تحقيق فشل ذريع لغالبية خطط التنمية الاقتصادية وكذلك خلفت تراجعاً في النهوض بالواقع الاستثماري في العراق وبالتالي التأثير سلباً على واقع وهيكل الاقتصاد العراقي.

**منهجية الدراسة:** قامت الدراسة باستخدام المنهج التحليلي من أجل بيان وتحليل مسببات الفساد المالي والإداري في العراق بالتزامن مع تفسير بيانات مؤشر مدركات الفساد وترتيب البلد على الصعيد العالمي وفقاً لإحصاءات منظمة الشفافية الدولية خلال مدة الدراسة واستعراض أهم الآثار الاقتصادية التي رافقته مع استعراض لأهم الوسائل والآليات التي من الممكن ان تكافح تلك الظاهرة وتسهم في الحد منها.

**هيكلية الدراسة:** انقسمت الدراسة الى مبحثين، حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للفساد المالي والإداري، أم المبحث الثاني فقد تطرق لتحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق وفق مؤشر مدركات الفساد مع بيان أهم آثاره الاقتصادية، فضلاً عن المعالجات والسبل التي من الممكن اتباعها لمعالجته.

### **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للفساد المالي والإداري**

أولاً. **مفهوم الفساد المالي والإداري:** ان مصطلح الفساد يحتوي على معانٍ متعددة في مضمونه، ويأتي هذا التنوع في المفهوم نتيجة انتشاره في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، فهو يتواجد في كل تنظيم يمتلكه شخص ذو جانب احتكاري أو قوة مهيمنة أو صاحب قرار على الصعيد الخدمي وكذلك السلعي أو الإداري، لذلك كانت هناك محاولات حثيثة على تعريفه من ناحية الفقه الوضعي، إلا أنه وقبل الولوج لتلك المحاولات لا بد من الإشارة إلى أن الفساد بصورة عامة يخضع لاتجاهين أولهما يرى الفساد من منظور اخلاقي، والذي يذهب مؤيديه لاعتبار الفساد ظاهرة غير أخلاقية قائمة على مبدأ الخروج عن الأعراف والمعايير السلوكية والاخلاقية للمجتمع، أما أصحاب المنظور الثاني (المنظور المهني أو الوظيفي) فهم يرتأون لاعتبار الفساد مهنة اجتماعية شأنها من

شأن أي مهنة أخرى، حيث أن أي شخص من وجهة نظرهم يستطيع التغلب على بعض المعوقات التي تعترضه باستخدام أحد أدوات الفساد، مثال ذلك تقديم رشوة الغاية منها تذليل مصاعب واجهت عمل معين على أثر الروتين الإداري وتعتيداته (بن مشري، ٢٠٠١: ٥).

ورجوعاً للمحاولات الفقهية التي تطرقت لتفسير وتبيان مصطلح الفساد نذكر ما يأتي:

١. التعريف الذي جاء به صامويل هنتنغتون والذي قال فيه "أن الفساد ما هو إلا سلوك يرتكبه الموظف العام عندما يبتعد ويتخلى عن المعايير المتفق عليها، قاصداً تحقيق مطامع ورغبات خاصة" (Huntington, 2001: 253).

٢. كما عرفه كل من وسيمبكتر ورونالد ورلت " بأنه كل فعل يتم اعتباره فساداً من قبل المجتمع ويشعر فاعله بالذنب عندما يرتكبه".

٣. كما تطرق أديلهرتز والذي يعتبر من أوائل الفقهاء إلى الفساد حيث عرفه على أنه "فعل خارج عن القانون أو جانب من الجوانب الغير قانونية المرتكبة وفق وسائل وأدوات غير مادية تنسم بالسرية وبكونها خادعة للتشريعات القانونية والاجتماعية، بهدف استحصال اموال وامتيازات وممتلكات" (سليمان، ٢٠٠٥: ١٤٨).

٤. كما عرف روبرت تيلمان الفساد على أنه "شيء يسود ضمن بيئة تدعم فيها سياسة الدولة نظاماً بيروقراطياً، وتنشأ معظم معاملات هذا النظام في سرية تامة".

٥. وعرفته منظمة الشفافية العالمية بأنه "استخدام سيئ للسلطة يكون في غالب الاحيان متعمداً بغية تحقيق منافع شخصية، وهو تعريف يشابه في مضمونه ما أورده هيئة الأمم المتحدة والتي قالت ان الفساد هو سوء استغلال للسلطة مقابل الحصول على مكتسبات شخصية، الأمر الذي ينجم عنه إضرار بالمصلحة العامة" (www.transparency.org).

٦. كما تطرق البنك الدولي للفساد وعرفه على أنه "استغلال المنصب والوظيفة بشكل شخصي لتحقيق مزايا ومنافع خاصة" (صفاء الدين، ٢٠٠٨: ١٤٨).

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الفساد بمفهومه الشامل يتضمن كل الأفعال التي يمارسها الأشخاص داخل وخارج إطار العمل الحكومي، حتى في حال مارسه شخص عامل في الحكومة وذلك مشروطاً باستثماره لموقعه الوظيفية في الأعمال التي يعتريها الفساد، أما فيما يتعلق بمفهوم الفساد الإداري فيستمد شرطه الأساسي من كون الشخص الفاسد هو موظف أو صاحب سلطة أو مسؤول عن اتخاذ القرارات الإدارية ضمن إطار القطاع الحكومي عبر استغلاله لمنصبه أو وظيفته لتأدية الأعمال الفاسدة والمشبوهة، كما يعرف الفساد المالي على أنه مخالفة للأحكام والقواعد المالية عبر الانحراف عن سياقاتها المعهودة والمنظمة، ومن ثم السير عكس اتجاه سير العمل المالي وكذلك الإداري في الدولة عبر مختلف مؤسساتها، كما يتم اعتبار الفساد الإداري خطوة تسبق عملية الفساد المالي لذلك فإن الأخير يمثل نتيجة حتمية له (المحمدي، ٢٠٠٨: ١٤).

**ثانياً. مظاهر الفساد المالي والإداري:** يتم التعبير عن ظاهرة الفساد المالي والإداري عبر مجموعة سلوكيات متداخلة ومتشابكة في غالب الأحيان، ويمكن تصنيفها وفق الآتي (أبو دية، ٢٠٠٤: ٣):

١. الرشوة: وتعني الحصول على منافع أو أموال إضافية لقاء تنفيذ عمل أو إجراء يتنافى مع أصول المهنة أو الوظيفة.

٢. المحسوبية: والمقصود بها تأدية الأعمال لمصلحة شخص ما أو جهة معينة يتبع لها ذلك الشخص كأن تكون عشيرة أو عائلة أو منظمة حزبية من غير أن يكونوا مستحقين لها.

٣. المحاباة: وهي تفضيل جهة تتبع لصاحب النفوذ أو السلطة على حساب جهة أخرى في عمل منافٍ للاستحقاق، والغاية الأساسية من ذلك هو مقابل الحصول على منفعة معينة.
  ٤. الوساطة: تفسر الوساطة على أنها تقديم الأفضلية لشخص أو جماعة معينة من دون الالتفات إلى عوامل الكفاءة اللازمة، مثال ذلك منح شخص محدد لمنصب أو مسؤولية معينة لأسباب تتعلق بالانتماء الحزبي أو العشائري ويكون ذلك خارج إطار الأحقية والكفاءة.
  ٥. سرقة المال العام: وتشير إلى الاستحواذ على أموال الدولة عبر التصرف بها من دون مسوغ قانوني وتشريعي وبشكل سافر تحت مسميات متنوعة.
  ٦. الابتزاز: ويقصد به استحصال أموال بطريقة قسرية من قبل طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ خدمة أو مصلحة مرتبطة بمهنة الشخص المبتز والفساد.
- ثالثاً. أسباب الفساد المالي والإداري:** تتعدد الأسباب المؤدية للفساد المالي والإداري ويمكن تمثيل أهمها وفق ما يأتي (الغالب والعامري، ٢٠١٠: ٣٥٨-٣٩٦):
١. مسببات تنظيمية (مؤسسية): وتتضمن ضعف المنظومة الرقابية والبطالة المقنعة وطبيعة العمل المؤسسي، فضلاً عن حجم المؤسسة والعلاقة مع المسؤولين في الهيكل الإداري وكذلك عدم الاستقرار على المستوى المهني.
  ٢. مسببات شخصية: تتعلق بمدة الخدمة والعمل الوظيفي بالإضافة لعامل العمر والمهنة والجنس والتحصيل الدراسي والحاجة المادية والتخصص الدقيق والانانية والوعي العام.
  ٣. مسببات بيئية: وتشمل عوامل البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، التشريعية.
- رابعاً. أهم العوامل المؤدية للفساد المالي والإداري:** وهي العوامل التي من شأنها التسبب في بث وشيوع ثقافة الفساد على الصعيد المالي والإداري، ويمكن إيجاز أهمها وكما يأتي:
١. العوامل الاقتصادية: تتلخص أهم العوامل الاقتصادية والتي تدفع باتجاه تعاظم واستفحال فكرة الفساد المالي والإداري بالآتي (سعيد، ٢٠٠٧: ٣١):
- ❖ الفقر المدقع واتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة المعتمدة والطبقة الغنية المترفة، وهذه الفجوة تمثل حجر الأساس الذي تتكون عليه أساسه البيئة الخصبة لنمو ظاهرة الفساد المالي والإداري.
  - ❖ احتكار الدولة في إدارة دفة القيادة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وهو ما يدفع موظفيها نحو فرض سلطاتهم وأساليب نفوذهم لاستحصال الهيمنة على كافة المجالات القطاعية.
  - ❖ ارتفاع المستوى المعيشي والذي يتزامن مع تراجع رواتب موظفي القطاع العام، واللذين يشكلان حافزاً رئيساً لممارسة صفقات الفساد وهو ما يدفع البعض ممن يعاني العوز للبحث عن مصادر إضافية للدخل ووفق أساليب غير شرعية.
  - ❖ تعاظم آفة البطالة مع تناقص فرص العمل، على أثر تراجع حجم الاستثمار بشقيه الأجنبي والمحلي.
  - ❖ التنافس في مجال اقتناص الفرص الاقتصادية واكتساب الأرباح وتحصيل العوائد يدفع المتعاملون مع الأجهزة الإدارية ومرووسيها إلى تقديم الرشى للاستحواذ على تلك الفرص.
٢. العوامل السياسية: ويتجه معظم الباحثين لاعتبارها من أهم مسببات حدوث ظاهرة الفساد المالي والإداري، نستعرض أهمها وكما يأتي (أكرمان، ٢٠٠٣: ٢٠١):

- ❖ عجز الدولة في القيام بعملية اشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص تقييم مسألة احتياجات الموظفين والعاملين لديها، فضلاً عن غياب العدالة التنظيمية في توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين.
- ❖ قلة الوعي السياسي والجهل في معرفة الآليات والسياسات الادارية والتي تمثل دستوراً للعمل الذي يجب اتباعه وممارسته من قبل السلطات، وهو أمر قائم على عاملي الكفاءة والخبرة في إدارة شؤون الدولة.
- ❖ تسييس القضاء وعدم استقلاليته وهو مرتبط أيضاً في عدم وجود لجانب فصل السلطات، حيث يلاحظ استقلالية القضاء وانفراده في الادارة بمعزل عن النظام السياسي في معظم البلدان المتقدمة، وهو ما يولد نظاماً يتبع الحكم الرشيد وخاضعاً للرقابة والتقويم.
- ❖ ضعف الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع الدولي في محاربة أوجه الفساد، واقتصارها في الرقابة على العمل الحكومي.
- ٣. العوامل التنظيمية والادارية: وهي العوامل التي تتميز عن مثيلاتها في كونها تمثل عواملاً داخلية لها علاقة مباشرة في الهيكل التنظيمي نفسه سواء كان ذلك على مستوى الادارة العامة ككل أو كان جهازاً إدارياً، ونستعرض فيما يلي البعض من الظواهر التنظيمية والادارية والتي من شأنها خلق مناخ ملائم للفساد وللذين يقومون عليه (عبد اللطيف، ٢٠١٢: ٩٥):
- ❖ تراجع مستويات المسائلة والشفافية والذي يترافق مع غياب الرقابة المالية والادارية.
- ❖ انعدام وضوح السياسة العامة لإدارة الهيكل التنظيمي، فضلاً عن غياب المخطط الهيكلي العام وهو ما أسفر في نهاية الأمر لتضارب المسؤوليات وحدوث ازدواجية أدت لتقييد عمل الجهاز الإداري.
- ❖ تجاهل المعايير والأسس الموضوعية في اختيار القيادة الادارية الناجعة واستئثار نموذج القدوة السيئة.
- ❖ سوء استخدام وتطبيق التعليمات والانظمة والقوانين.
- ❖ عرقلة تطبيق مبادئ العدالة التنظيمية بين موظفي الدولة في مسألة توزيع الواجبات وكذلك الاستحقاقات.
- ❖ اعطاء الوحدات الاقتصادية لواجبات تتعارض وقدراتها المادية والبشرية ما يشكل عبئاً عليها وينجم عن ذلك قصور في مسألة انجازها لفروضها، وهو ما يدفع بعض المراجعين باتجاه اتباع طرق ملتوية لإنجازها وتسييرها.

### المبحث الثاني: تحليل واقع الفساد المالي والإداري في العراق للمدة

(٢٠١٨-٢٠٠٣) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد

**تمهيد:** تقوم منظمة الشفافية الدولية والتي تأسست عام ١٩٩٣ مؤشراً أطلق عليه مؤشر مدركات الفساد في عام ١٩٩٥، إذ يركز هذا المؤشر على التعبير عن جوانب الفساد المالي والاداري في القطاع العام والقائم على فكرة ان الفساد يتمثل بسوء استخدام الوظيفة واستغلالها لمصالح ومنافع خاصة (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٥: ١٤).

كما يتم تفسير المؤشر على أساس قيمة رقمية كونها تعطي أهمية قصوى للدلالة على مستوى الفساد ومجال اداركه على الرغم من استخدام المؤشر لجدول يضم ترتيب البلدان ضمن مستويات الشفافية، وتتراوح قيمة المؤشر الرقمية بين عشرة نقاط، اعلى قيمة تمثل مستوى عالٍ من

مستويات انعدام الفساد إلى أقل قيمة وهي التي تمثل وتعبّر عن أقصى درجات الفساد (التقرير العالمي للفساد الاقتصادي، ٢٠٠٢: ٣).

أولاً. واقع الفساد المالي والإداري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد: دخل العراق دائرة تصنيفات مؤشر مدركات الفساد لأول مرة في عام ٢٠٠٣، وجاء ذلك التأخر في التضمين على أثر صعوبة استحصال المعلومات والحقائق في المدة التي سبقت ذلك العام، وتتضح قيم مؤشر مدركات الفساد فضلاً عن ترتيب العراق على مستوى بلدان العالم فيما يتعلق بالفساد المالي والإداري وفقاً للجدول التالي:

الجدول (١): قيم مؤشر مدركات الفساد في العراق وترتيبه على الصعيد العالمي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)

السنة	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي	مجموع البلدان
٢٠٠٣	٢,٢	١١٣	١٣٣
٢٠٠٤	٢,١	١٢٩	١٤٥
٢٠٠٥	٢,٢	١٣٧	١٥٩
٢٠٠٦	١,٩	١٦٠	١٦٣
٢٠٠٧	١,٥	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٨	١,٣	١٧٨	١٨٠
٢٠٠٩	١,٥	١٧٦	١٨٠
٢٠١٠	١,٥	١٧٥	١٧٨
٢٠١١	١,٨	١٧٥	١٨٢
٢٠١٢	١,٨	١٦٩	١٧٦
٢٠١٣	١,٦	١٧١	١٧٥
٢٠١٤	١,٦	١٧٠	١٧٤
٢٠١٥	١,٥	١٦١	١٦٨
٢٠١٦	١,٧	١٦٦	١٦٨
٢٠١٧	١,٨	١٦٩	١٦٧
٢٠١٨	١,٨	١٦٨	١٧٠

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على: (<http://www.transparency.org>).

يتبين من الجدول أعلاه حصول العراق على درجة (٢,٢) ضمن قيم مؤشر مدركات الفساد في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وهي أعلى قيمة خلال مدة الدراسة والتي تعطي الانطباع على معدلات الفساد المنخفضة آنذاك، واحتل المركز (١١٣) عالمياً من بين (١٣٣) دولة، على الرغم من توافر البيئة الخصبة للفساد ما بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من بؤابر فساد مالي وإداري كبير تمثلت بالإجراءات التي قادتها سلطة الاحتلال الأمريكي وتراجع أداء السلطة الرقابية الذي أسفر عن فقدان العراق لـ (٩) مليار دولار من إيرادات النفط، فضلاً عن تعاظم عمليات تهريب النفط العراقي وبيعه بصورة غير رسمية، كما عانى هذا القطاع من أعمال تخريبية وتفجير للأنابيب والآبار أدت لفقدان البلد (٤٠٠-٨٠٠) مليون دولار شهرياً (عباس، ٢٠٠٥: ١).

وفي عام ٢٠٠٤ أصدرت وزارة الدفاع عقوداً للتجهيز والتسليح شابها الكثير من شبهات الفساد بقيمة (٢,٣) مليار دولار، فضلاً عن مبالغ عمليات إعادة الاعمار التي بلغت تقريباً (٤) مليار دولار في عام ٢٠٠٧ وهو ما يعادل نسبة (١٥%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي فسرتة قيمة مؤشر مدركات الفساد حينها والتي بلغت (١,٥) لحلت على أثرها العراق المركز (١٧٨) عالمياً من مجموع (١٨٠) دولة، أما في عام ٢٠٠٨ فقد بلغت قيمة مؤشر مدركات الفساد أدنى قيمة لها خلال مدة الدراسة، إذ بلغت (١,٣) وتفسر تلك القيمة بأن تلك السنة قد كانت الأكثر فساداً طيلة تلك المدة ما بعد الاحتلال، حيث حافظ العراق على نفس مرتبة العام ٢٠٠٧ بشغله المركز (١٧٨) وهو أسوأ تصنيف قد ناله البلد مقارنة ببقية التصنيفات، وجاء ذلك نتيجة لتغلغل مستويات الفساد المالي والإداري في مفاصل الدولة وتساعد خطير على مستوى الاختلاسات المالية على أثر تخطيط الإدارة والسلطة العليا في الدولة التي كانت تصب جل اهتمامها على الانتفاع واستغلال المناصب وكافة التخصيصات والامتيازات الضخمة لصالحها ولجبيها الخاص وهو ما وثقه رئيس مفوضية النزاهة في العراق حيث قال في مؤتمر صحفي عام ٢٠٠٨ بأن الحصيلة الرسمية لما تم تبذيره وهدره نتيجة الفساد المالي والإداري في العراق قد بلغت قيمته (١٢٥) مليار دولار اثناء المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٧)، وهو ما دفع منظمة الشفافية لأن تجعل العراق محتلاً للمركز الثالث في قائمة البلدان الأكثر فساداً ضمن تقريرها عام ٢٠٠٨ (العوادي، ٢٠٠٨: ٣). وتطرق تقرير الفساد العالمي الثامن والصادر عن منظمة الشفافية عام ٢٠٠٩ إلى أن الشركات العالمية على مستوى القطاع الخاص قد مارست عمليات فساد بملايين الدولارات وتحت طائلة برنامج الأمم المتحدة " النفط مقابل الغذاء والدواء" (التقرير السنوي للفساد العالمي، ٢٠٠٩: ١٨).

وتعاضمت ظاهرة الفساد المالي والإداري مع تراوح قيم مؤشرات الفساد وتذبذبها صعوداً ونزولاً حتى شهد عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ اللذين شهدا احتلال عصابات داعش الاجرامية لأكثر من ثلث العراق وما رافقه من تهجير وترويع للمواطنين ملفاً شائكاً وبالغ التعقيد وهو ملف النازحين والتخصيصات اللازمة لإغاثنهم والتي اعترها الكثير من شبهات الفساد وتم تسييس هذا الملف واستغلاله من قبل ثلة فاسدين وسراق، وفي ظل عدم وجود جهود حقيقية تحارب تلك الآفة واستمرار تقاعس الأجهزة الرقابية والسلطات التي تولت الحكم في الأعوام الأخيرة (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) ما أسفر عن شيوع الفساد المالي والإداري بشكل رئيس إذا استقرت قيمة مؤشر مدركات الفساد عند (١,٨) وليستقر مركز العراق عالمياً عند المرتبة (١٦٨) من مجموع (١٧٢) دولة، وهو ما يمكن إيجازه في أن العراق قد احتل المراكز الأخيرة من حيث حجم الفساد الإداري والمالي ضمن نطاق مؤشر مدركات الفساد للمدة الزمنية (٢٠٠٣-٢٠١٨)، نتاجاً للتقصير في محاسبة سراق المال العام والمفسدين وعدم إبلاء الأهمية القصوى للهيكل الرقابي وأجهزته المتنوعة متمثلة بهيئة النزاهة ومكاتب المفتش العمومي في مختلف الوزارات بالإضافة لديوان الرقابة المالية، وذلك عن طريق اعتماد ضوابط وأسس حقيقية وبوابة واسعة يتم عبرها الولوج لخارطة طريق ناجعة تكافح الفساد بكافة اشكاله وردع الفاسدين وتقديمهم للمحاكم، فضلاً عن إعطاء دور ومجال لتمارس مؤسسات الاعلام ومنظمات المجتمع المدني جهودها في توجيه وتوعية الرأي العام من خلال اشاعة ثقافة فضح الفاسدين والتصدي لهم وكبح جماحهم (الربيعي، ٢٠١٨: ٨٧).



ثانياً. الجهات التي تتولى مسؤوليات مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق: ان من اهم وأبرز الجهات الرقابية والمؤسسات التي تتولى مسؤولية مكافحة الفساد المالي والإداري في العراق هي (محارب، ٢٠١٤: ١٥٦-١٦٢).

١. ديوان الرقابة المالية: ويتولى مسؤولية الرقابة على الأجهزة الحكومية من حيث مراقبة وتدقيق حساباتها وموازينها، إذا يمارس مهامه قبل عملية الصرف وبعدها وهو أيضاً يتبنى مراقبة تقييمية ترافق عمليات التنفيذ، كما يتمتع الديوان بصلاحيات وإجراءات صارمة في حال عثوره على مخالفات مالية غير نظامية، وذلك من خلال العمل المشترك مع مكاتب المفتشين العموميين بغية إجراء تحقيقات شاملة من أجل تصحيح المخالفات ومحاسبة المقصرين.

٢. هيئة النزاهة العامة: ونشأت تلك الهيئة في عام ٢٠٠٤ وغايتها التحقيق عند وجود قضايا فساد تخص أي موظف ضمن مختلف المستويات والدرجات الوظيفية، في حين يختص دورها الرقابي في وضع معايير وأسس للأخلاق فيما يتعلق بقواعد السلوك والالتزام بالتعليمات من قبل جميع موظفي القطاع العام، فضلاً عن تولي مهمة عقد ندوات ومؤتمرات تثقيفية وبرامج توعية لبحث ثقافة النزاهة والشفافية والشعور بالمسؤولية.

٣. المفتش العام: ونشأت مكاتب المفتشين العموميين بعد عام ٢٠٠٤ أيضاً في مختلف الوزارات، إذا تقع على عاتقه مسؤولية التدقيق والمراجعة من أجل رفع مستويات الرقابة والنزاهة والدقة في العمل، والإشراف على الوزارات التي تقلل من مسألة الاستخدام السيئ للسلطة، وضرورة التعامل مع هيئة النزاهة لتعزيز العمل الرقابي عبر التقارير المقدمة عن حالات وشبهات الفساد في مؤسسات ودوائر الدولة.

٤. المؤسسات القضائية: تسهم البيئة القضائية بتهيئة محيط اجتماعي نزيه، وإن تطور الاداء القضائي مرهون في وجود قضاة أقوياء وأكفاء يمتنون بالحكمة ومتسلحين بالقوة والعلم والمعرفة، وهي متطلبات وافية لملاحقة ومواجهة شبهات وجرائم الفساد (اسماعيل، ٢٠١٤: ٧).

٥. المجلس المشترك لمكافحة الفساد: والذي تأسس عام ٢٠٠٧ ويترأسه الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية مجلس القضاء الأعلى ورئيس ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة، ويستهدف التنسيق بين تلك الأجهزة الواقعة تحت إمرته لضمان تفعيل الجهود التي يتم التوصل إليها. (نفس المصدر: ٩).

ثالثاً. المعوقات التي تواجه المؤسسات التي تحارب الفساد في العراق: تسعى الأجهزة الرقابية جاهدة لتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية من أجل مساعدتها في القيام بواجباتها فيما يتعلق بحماية المال العام ومكافحة الفساد المالي والإداري، إلا أن هناك معوقات وعراقيل تواجه عملها وتعيق اهدافها ومن أهمها (زغير، ٢٠١١: ٧٠):

١. تفاقم تدهور الوضع الأمني فضلاً عن تعرض معظم العاملين في تلك الأجهزة للتصفية والتهديد.
٢. عدم وجود رغبة حقيقية في مسائلة الفاسدين والوقوف بشكل جدي في مواجهتهم.
٣. قلة الكادر المتوفر من الموظفين والعاملين في تلك الأجهزة مقارنة بالعاملين في الدوائر والمؤسسات التي يراقبون آليات عملها وهو ما يجعل الأمر بالغاً في الصعوبة.
٤. بالتزامن مع حادثة انشاء وتأسيس أجهزة مكافحة الفساد، تعاني تلك الأجهزة وخصوصاً مكاتب المفتشين العموميين وهيئة النزاهة نقصاً في عامل الخبرة بين كوادرها، وهو يتعاكس مع ما تتطلبه محاربه الفساد المالي والإداري ومواجهة جذوره العميقة وأساليبه المتنوعة في الالتواء.

رابعاً. آثار الفساد المالي والاداري الاقتصادية في العراق: يمكن تلخيص أهم الآثار الاقتصادية للفساد المالي والاداري في العراق كما يأتي:

١. يؤدي الفساد المالي والاداري لعرقلة سير خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية في العراق، وذلك لتسببه في مشاكل عجز كبيرة وتشوهات على مستوى القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويسهم انتشار الفساد على صعيد القطاع الخاص في ازدياد تكلفة المعاملات التجارية عبر ارتفاع سعر قيم المدفوعات والتضخم الذي يصيب النفقات الادارية المتأتية من عمليات التفاوض مع المسؤولين، فضلاً عن خطورة انتهاك خصوصية الاتفاقيات وانكشافها، كما يتسبب الفساد في تعقيد ظروف المناخ الاستثماري وجعل البيئة الاستثمارية طاردة للمستثمرين وذلك على أثر مطالبات الوكلاء والمتنفذين في الحصول على عمولات مكلفة، ما يشكل عائقاً في مسيرة تحقيق نمو اقتصادي مستدام وبالتالي ضعف بنية الاقتصاد وما ينتج عنها من ازدياد لمظاهر البطالة ومستويات الفقر العالية (عبدالفضيل، ٢٠٠٤: ٣٥).

٢. يسهم الفساد الاداري والمالي بالإضافة لزيادة هيكل الانفاق التجاري في احداث تشوهات على صعيد الساحة التجارية من خلال حماية الشركات ذات العلاقة الوثيقة مع الحكومة وتركيتها فيما يتعلق بشروط المنافسة، وهو ما يفتح الباب لتواجد شركات غير كفوة يتم اختيارها وفقاً للعلاقات الخاصة والمحسوبية، كما يؤدي الفساد الى التراجع فيما يتعلق بالالتزامات التي تضم ضوابط البناء والاعمار وكذلك الحفاظ على البيئة، كما يسبب تردي في الكم والنوع لحجم لخدمات المقدمة من قبل القطاع الخاص، ويدفع ايضاً باتجاه توليد ضغوط وزخم على الميزانية العامة للدولة (جبر، ٢٠٠٧: ١٠).

٣. ان الفساد المالي والاداري يخلق جو من عدم الثقة في البلد الذي تنتشر فيه تلك الظاهرة وهذا ما ينعكس بدوره على طبيعة العلاقة مع العالم الخارجي، الأمر الذي يدفع باتجاه صعوبات تنشأ عنها عراقيل فيما يتعلق بجانب منح القروض والتحويلات والمساعدات المالية لذلك البلد، لعدم ثقة المؤسسات المالية العالمية المانحة، إذ يشير صندوق النقد الدولي إلى أن هناك نسبة كبيرة من الأموال التي ذهب على هيئة قروض ومساعدات من قبل البنوك المركزية نحو البلدان النامية قد عادت مرة أخرى لسويسرا والولايات المتحدة الامريكية على شكل ايداعات في بنوكها وبحسابات شخصية تعود لمسؤولين تلك البلدان، فضلاً عن المؤشرات الأخرى التي تواردت والتي بينت سوء التصرف بتلك الاموال وعدم استغلالها على الشكل الامثل (صالح وصلاح، ٢٠٠٧: ٩).

خامساً. السبل والآليات الاقتصادية لمكافحة الفساد المالي والاداري في العراق: يمكن ايجاز أهم الوسائل الاقتصادية المتبعة في معالجة ظاهرة الفساد المالي والاداري في العراق بالآتي (الشيخ حسن، ٢٠١١: ٢٥٦):

١. اعتماد معايير الجدوى الاقتصادية في اختيار المشروعات الجديدة للابتعاد عن اختيار المشاريع غير الكفوءة والتي لا تخضع لتقييم ومعايير الجدوى.
٢. النهوض بمستويات أجور العاملين في القطاع العام، من أجل المساهمة في زيادة انتاجيتهم والتخلص من التصرفات التي قد يلجأ اليها البعض من عمليات غير قانونية وتجاوزات نتيجة انخفاض مستوى دخولهم.
٣. تبني سياسة حكومية لتنفيذ المشاريع والخطط وفقاً لطرق وأساليب ناجحة والتي تتطلب تكاملها مع بقية المشاريع الأخرى، واعتماد توقيتات محددة لمراحل التنفيذ والانجاز.

٤. تفويض ديوان الرقابة المالية الامكانيات والصلاحيات اللازمة والسلطة التي تمكنه من تأدية دور مهم على الصعيد الرقابي في معالجة شبهات الفساد وعمليات التلاعب المالي والحد منها بالطريقة التي تسهم في الحفاظ على المال العام.
٥. إظهار الجدية وحسن النية من قبل الحكومة في محاولة محاربة الفساد وتبني ذلك بصورة فعالة من أجل كسب رضا البلدان المانحة لتلبية وعودها في تقديم الدعم الكامل من أجل تحقيق متطلبات الرفاهية الاقتصادية واعادة الاعمار فضلاً عن توفير خدمات ضرورية وأساسية يحتاجها البلد.

#### الاستنتاجات والمقترحات

##### أولاً. الاستنتاجات:

١. يمثل الفساد الاداري والمالي سلوكاً منحرفاً وغير اخلاقي يُخالف في طبيعته للأحكام والقواعد القانونية والمالية من خلال انحرافها عن السياقات المتعارف عليها، كما يعد الفساد الاداري يسبق الفساد المالي بخطوة، كون الأخير يمثل نتيجة حتمية للأول.
٢. هنالك مجموعة عوامل تسهم بشكل جوهري في شيوع ثقافة الفساد على الصعيدين المالي والاداري في العراق.
٣. حاز العراق على مراكز متخلفة جداً فيما يتعلق بتصنيفات مؤشر مدركات الفساد (CPI) والمنبثق من منظمة الشفافية الدولية وللمدة (٢٠٠٣-٢٠١٨)، وهو ما تزامن مع تكوّن بيئة خصبة ساعدت في تقشي الفساد في بداية المدة وتحديداً ما بعد العام ٢٠٠٣ الذي شهد الاحتلال الامريكي الغاشم وما تبعه من سياسات وادارات خاطئة وسلطات غير جادة اطلاقاً من تعزيز جهود محاربة ومكافحة الفساد.
٤. ان هناك معوقات تحول بالصد من قيام الجهات والاجهزة الرقابية من تأدية دورها وممارسة آلياتها واعمالها بما يضمن توافر عاملي الكفاءة والشفافية، لذا فقد واجهت صعوبة في تحقيق الاهداف التي تكونت من أجلها.
٥. إن هناك مجموعة من الآليات الاقتصادية التي إذا ما تم اتباعها سوف سيؤدي ذلك بطبيعة الحال لمكافحة تلك الظاهرة والقضاء على كافة مسبباتها.

##### ثانياً. المقترحات:

١. تفعيل دور الاجهزة والجهات الرقابية والقضائية المعنية بمحاربة الفساد بشتى انواعه، عبر اعطائها صلاحيات وسلطة تمكنها من فرض القوانين ومحاسبة الفاسدين ومنع هدر المال العام.
٢. وضع حد أدنى لمستويات الأجور يتلاءم مع تصاعد وتيرة تكاليف المعيشة، بهدف تقليل الدوافع التي يستندون عليها في ممارسة شبهات الفساد.
٣. التقنين في مجال الروتين والبيروقراطية اثناء المراجعات الحكومية وبالشكل الذي يساهم في بث مفاهيم الشفافية وبالتالي الحد من ممارسات الفساد الاداري والمالي.
٤. تكريم وتشجيع العاملين والموظفين في السلك الحكومي عبر تثمين جهودهم ودورهم في الكفاءة والنزاهة التي يتصفون بها وتفاقيهم في تأدية اعمالهم بعيداً عن مظاهر الفساد وانوعه المختلفة.
٥. الاحتكام والعمل بمبدأ (من أين لك هذا) وتفعيله وفق آلية ضرورة افصاح كافة المسؤولين عن ذمهم المالية قبل وبعد تسنمهم المناصب التي يشغلونها او كانوا يشغلونها، بهدف معرفة الخط الذي من الممكن حدوثه ما بين المنافع والمصالح العامة وكذلك الخاصة.

## المصادر:

### أولاً. المصادر العربية:

١. أبو دية، احمد، ٢٠٠٤، الفساد وآليات مكافحته، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان، القدس.
٢. الربيعي، محمد عبد اللطيف، ٢٠١٨، الرقابة الاستراتيجية ومكافحة الفساد الاداري في العراق - دراسة حالة في الهيئة العامة للنزاهة في العراق للمدة ٢٠١٢-٢٠١٧، مجلة جامعة بغداد للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٧، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٣. اسماعيل، علي محسن، ٢٠١٤، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق ٢٠١٠-٢٠١٤.
٤. الشيخ حسن، هيفاء جواد، ٢٠١١، سبل مكافحة الفساد المالي والاداري في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٧، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٥. العوادي، راجي، ٢٠٠٨، ظاهرة الفساد الاداري في العراق-اسبابها وطرق معالجتها، مؤسسة شفق، بغداد.
٦. الغالبي، ظاهر محسن والعامري، صالح مهدي، ٢٠١٠، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال-الاعمال والمجتمع، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
٧. اكرمان، سوز روز، ٢٠٠٣، الفساد والحكم والاسباب-العواقب-الاصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، الطبعة الأولى، دار الاهلية للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
٨. المحمدي، حسنين، ٢٠٠٨، الفساد الاداري والمالي لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
٩. المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٥، مؤشرات قياس الفساد الاداري، مجلة جسر التنمية، العدد ٧٠، الكويت.
١٠. بن مشري، عبد الحليم، ٢٠٠١، الفساد الاداري: مدخل مفاهيمي، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد ٥، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
١١. جبر، شمخي، ٢٠٠٧، الفساد في العراق-المفهوم والاثار، جريدة الصباح العراقية، العدد ١٠٩٠، بغداد، العراق.
١٢. زغير، قيصر غازي، ٢٠١١، دور الاجهزة الرقابية الخارجية في تقويم انظمة الرقابة الداخلية وأثره في الحد من الفساد، رسالة تقدم بها الى مجلس الكلية التقنية والادارية /بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي في التقنيات المالية والمحاسبية، بغداد.
١٣. سعيد، هديل كاظم، ٢٠٠٧، تأثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الاداري في العراق-دراسة اخبارية في وزارات عراقية مختارة، اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
١٤. سليمان، محمود صادق، ٢٠٠٥، الفساد: الواقع والدوافع والانعكاسات السلبية، مجلة الفكر الشرطي، العدد ٥٤، الشارقة: مركز بحوث الشارقة.
١٥. صالح، محمد عبد وصلاح، عماد، ٢٠٠٧، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، بحث منشور على الانترنت في ٧/١١/٢٠٠٧.
١٦. صفاء الدين، ابراهيم، ٢٠٠٨، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين: دراسة ميدانية في الدوائر الحكومية لمحافظة جرش بالاردن، مجلة ادارية، العدد ٨٧، ديسمبر.

١٧. عبد اللطيف، عادل، ٢٠١٢، الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها: إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧، بيروت، لبنان.
١٨. عباس، كوثر، ٢٠٠٥، اموال العراق وسوء الادارة الامريكية، اوراق دولية، العدد ١٤٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
١٩. عبد الفضيل، محمود، ٢٠٠٤، مفهوم الفساد ومعايير، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
٢٠. محارب، علي جمعة، ٢٠١٤، الجهات الرقابية لمكافحة الفساد في العراق، مجلة الرأي فصلية تصدر عن الدائرة القانونية والادارية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العدد الأول، بغداد، العراق.
٢١. منظمة الشفافية العالمية، ٢٠٠٩، التقرير السنوي للفساد العالمي.
٢٢. منظمة الشفافية العالمية، ٢٠٠٢، التقرير العالمي للفساد الاقتصادي.
٢٣. <http://www.transparency.org>.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Samuel.P.Huntington, 2001, Modernization and corruption, article in the book of: Political corruption; Concept and contexts, by Arnold. J. Heidenheimer and Michael Johnston, 3<sup>rd</sup> edition, Transaction publishers.